

خبراء: 2.7 مليار من قرض الصندوق ستذهب سدى



السبت 12 نوفمبر 2016 م 11:11

قال التلفزيون الرسمي، إن البنك المركزي تسلم 2.75 مليار دولار من صندوق النقد الدولي أمس الجمعة ليارتفاع بذلك الاحتياطي الأجنبي بالبلاد إلى 23.3 مليار دولار، وإن المبلغ يمثل الشريحة الأولى من قرض بقيمة 12 مليار دولار لمصر من الصندوق الذي وافق مجلسه على اتفاق القرض في وقت سابق.

ويغول الإنقلاب على القرض، وإعتماد الصندوق لبرنامج الإصلاح، في دفع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، واستعادة الأجانب مرة أخرى لسوق أدوات المحلي، ومن ثم تحسين معدلات السيولة بالعملة الأجنبية، ودعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي.

أزمة أكبر

إلا أن أزمة الدولار تلقي بظلال سلبية على جميع قطاعات الاقتصاد، بدءاً من البنوك التي تعانى من نقص العملة، وضعف القدرة على تلبية احتياجات عملائها، واضطرارها لإجراء عمليات هيكلة لعدد غير قليل من ديونها المستحقة على الشركات، وكذلك البورصة التي شهدت مؤشراتها هبوطاً عنيفاً خلال الفترة الماضية، جراء "الضبابية" التي تغلف مستقبل الاقتصاد، بالإضافة لما تتعرض له أسواق السلع، والمنتجات من ارتفاع في الأسعار، وعدم القدرة على تدبير العملة.

بعد الموافقة

ارتفعت ديون مصر الخارجية إلى 65 مليار دولار أمريكي، وعند مجئ السيسي كانت ديون مصر الخارجية 38.384 مليار دولار، واليوم وصلت إلى 53.444 مليار دولار، أي زادت خلال فترة وجوده بنحو 25 مليار دولار.

كما زادت هذه الديون بمعدل 34% من يوليو 2015 وحتى مارس 2016.

فديون نادي باريس وصلتاليوم إلى 3.55 مليار دولار، مقابل 3.030 مليار دولار قبل عام أي زادت في سنة واحدة بمعدل 17%. وارتفاع الدين المحلي إلى 2.496 تريليون جنيه في حين كان الدين العام الداخلي عند مجئ السيسي 1.46 تريليون جنيه، معنى أنه زاد خلال فترة وجوده ألف مليار جنيه.

فخ للدمار

وبمقتضى قرض صندوق النقد، نشرت عدة صفحات تابعة للأجهزة المخابراتية في أبريل 2013، مضار قرض الصندوق الذي سيوقع عليه "الإخوان حينها"، وقالوا "أصبح واضحًا أمام صندوق النقد، ميزانية الجيش، وتحقق لهم خفض الجنيه وتعويمه، إضافة لزيادة الضرائب والجمارك، فضلًا عن تقليص فرص عمل الشباب في "الميري" لا تعينات، ورفع سعر الفوائد المدينية والدائنة وهو ما ترتب عليه رفع الديون الخارجية، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية والمدروقات (المواد البترولية)، تفعيل اتفاقيات معينة مع الصهاينة، وتمليك الأراضي للأجانب، وقد أصدر قائد الإنقلاب قانوناً بهذا الشأن، تبشير الأرض الزراعية وتحويلها إلى أراضٍ صناعية".

الأشعل يحذر

من جانبه، حذر السفير عبدالله الأشعل، مساعد وزير الخارجية الأسبق، في منشور له على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" من

خطورة الحصول على قرض الصندوق، وقال: "قرهض صندوق النقد الدولي تكون عادة مقابل برنامج للإصلاح فain برنامج الاصلاح، ثم ان رفع الدعم والضرائب تحدى الناس والاسعار تخنقهم اين يذهب الدعم المرفوع وليس هناك رؤية لاي شيء . تجارب الدول مع الصندوق تكفي للبعد عنه خاصة انا لانعرف سياسة واضحة لهذه الاستدانات المحلية والدولية وليس هناك جهود واضحة لمواجهة المشكلة الهيكلية في الاقتصاد".

وأضاف "كما ارفض عجز الحكومة عن معالجة ازمة الجنية والسيطرة على الاسعار كما ارفض اي مشروع نووي خاص بهذه المخاطر كما ارفض اخيرا سكوت النخبة الاقتصادية على تزايد معدلات الدين واصرار السلطة على قهر الشباب الحالي وتحميل اجيال الشباب القادم باباء فشلها وهذه السياسة جعلت مصر على العكس تماما مما بشر به الشعب".

مصالح أمريكية

من جانبه، يقول الخبير الاقتصادي محدث الزاهد، إن تقديم أدلة عملية على الفرق الذي تحدثه قرهض صندوق النقد الدولي في الدول أكثر واقعية يصل إلى القارئ بسرعة، موضحا أن كتاب "الاغتيال الاقتصادي للأمم [اعترافات قرمان اقتصاد]" لجون بييركنز، شرح بالتفصيل عملية إغراق الدول في القروض لإخضاعها لتنفيذ المصالح الأمريكية

وأضاف أن مخططات الدول الخارجية تهدف للسيطرة واصطياد الدول النامية لتقع في الديون بعد إلغاء الدعم عن الصحة والتعليم وبرامج دعم الفقراء لتظل دول العالم الثالث في حاجة إلى الدول المسيطرة وحتى تظل تفرض شروطها لمزيد من إخضاع الدول [يتم سدادها]

ويرى بييركنز، أن الإمبراطورية العالمية تعتمد على الدولار الذي يلعب دور العملة القياسية الدولية، فالولايات المتحدة هي التي يحق لها طبع الدولار، وبالتالي تقدم القروض بهذه العملة مع إدراكتها الكامل أن معظم الدول النامية لن تتمكن من سداد الديون، وهو ما تريده النخبة الأمريكية لأن ذلك هو السبيل إلى تحقيق أهدافها من خلال مفاوضات سياسية واقتصادية وعسكرية، ويفترض بييركنز أن حرية طبع النقد الأمريكي دون أي غطاء هي التي تعطي لاستراتيجية النهب الاقتصادي قوتها لأنها تعني الاستمرار في تقديم قروض بالدولار لن يتم سدادها